EFIC

الشركة المالية والصناعية المصرية (ش . م . م)

السادة / إدارة الإفصاح
البورصة المصرية

تحيه طيبه وبعد ،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المستقله عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مـــــــــارس ٢٠٢٦

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،،

مدير علاقات المستثمرين

محاسب / خالد ابراهيم عبدالرازق

القاهرة : ٢٥ شارع شريف تليفون ٢٣٩٢٨٦٥١ فاكس ٢٣٩٣٨٥٧٨ بريد إلكترونى efic@efic-eg.com

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

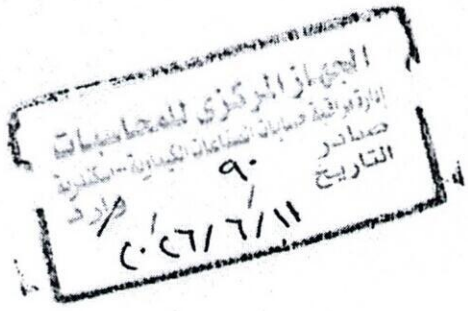

السيد المهندس/ رئيس مجلس الادارة
الشركة المالية والصناعية المصرية

تحية طيبة و بعد ...

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم - رفق هذا - تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المستقلة للشركة في ٣١ مارس٢٠٢٦

رجاء التفضل بالاحاطة و التنبيه بإتخاذ اللازم .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

تحريرا فى: ١١ /٢٠٢٦/٦ .

وكيل اول الوزارة
مدير الادارة
ع/ محاسب / وائل عزمى مليجى

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة
للشركة المالية والصناعية المصرية
في ٣١ مارس ٢٠٢٦

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة
الشركة المالية والصناعية المصرية

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة المرافقة للشركة المالية والصناعية "شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية و تعديلاتهما " والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ مارس ٢٠٢٦ البالغ إجمالي الأصول بها نحو ٦,٨٠٩ مليار جنيه و قائمة الدخل المستقلة بصافي خسارة بعد الضريبة بنحو ٢١,٨ مليون جنيه و قوائم الدخل الشامل المستقلة وكذا قائمتي التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المستقلة عن الثلاث أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى.
و إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها" و يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.
ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية و بالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، و عليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء استنتاج متحفظ:

- وجود فروق بين مساحات الأراضي الواردة بسجلات الشركة مقارنة بالمساحات المسجلة بالشهر العقاري بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٥ فدان و ١ قيراط و ١٩ سهم (لمصنع أسيوط) فضلاً عن وجود فروق بين مساحات الأراضي الواردة بسجلات الشركة مقارنة بالمساحات الواردة بتقرير الرفع المساحي لأراضي الشركة الذي تم خلال عام ٢٠٢٥ بلغ ما امكن حصره منها نحو٣ فدان و ١١ قيراط و ١٦ سهم (لمصنع أسيوط) و نحو ٤ فدان و ١ قيراط (لمصنع كفر الزيات) و يتصل بما سبق وجود تعديات على بعض الأراضي بأسيوط .
كما تبين وجود فروق بين المساحات المسجلة بدفاتر الشركة لمصنعيها بكفر الزيات و أسيوط و المساحات طبقاً للجرد الفعلي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ حيث بلغت الفروق لكل مصنع نحو ٢٠ قيراط و ١٢ سهم و نحو ٣ فدان و ٩ قيراط و ١٩ سهم على الترتيب.

- عدم إلتزام الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة و إهلاكاتها" فقرة رقم (٥١) و معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "إضمحلال قيمة الأصول" فقرة رقم (٩) بشأن مراجعة القيمة التخريدية للأصول الثابتة والأعمار الإنتاجية المقدرة لها على الأقل في نهاية كل سنة مالية و دراسة ما إذا كان هناك مؤشر على إحتمال حدوث إضمحلال في قيمة أي من أصول الشركة.

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

- بلغت تكلفة أصول مجمع المالية بالسويس نحو ٣٠٠ مليون جنيه وفي ضوء قيام الشركة بتأجير ذلك المصنع لشركة السويس لتصنيع الأسمدة منذ ابريل ٢٠٢٣ بقيمة إيجارية سنوية ٢٥ مليون جنية لمدة ٥ سنوات (نصيب الفترة منها نحو ٦,٢٥٠ مليون جنيه) دون وجود نص بالعقد على زيادة القيمة الإيجارية خلال مدة العقد و قد بلغ ما أمكن حصره من المصروفات التي تحملتها الشركة عن الفترة من يناير ٢٠٢٦ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٦ للمصنع (إهلاك و تأمين ومصروفات إدارية) نحو ٤,٥٥٦ مليون جنيه لما له من أثر سلبي على معدل العائد على الأموال المستثمرة في المصنع كما لم تفصح الشركة ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن سياستها المحاسبية المطبقة عن عقود الإيجار بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود الايجار".
- بلغ رصيد الإستثمار العقاري نحو ٢٤,٩ مليون جنيه قيمة أراضي مملوكة للشركة بعضها مؤجرة للغير والبعض الأخر غير مستغل (أرض بني غالب بأسيوط) بالخطأ نتيجة إغفال الشركة إدارج بعض المساحات المؤجرة وصحته نحو٢٩مليون جنيه.

- تضمن رصيد المشروعات تحت التنفيذ نحو ٢١ مليون جنيه قيمة الآت مصنع الفيبر الجديد و الونش الخاص بها بكفر الزيات (بخلاف نحو ٤,٦ مليون جنيه قيمة مباني المصنع ضمن الأصول الثابتة) و قد تبين عدم قيام الشركة برسملة آلات مصنع الفيبر رغم تشغيلها في التصنيع خلال شهر فبراير ٢٠٢٥ و عدم فصل تكلفة ألة تصنيع التنكات الصغيرة(الوحدة الثابتة) عن أله تصنيع التنكات الكبيرة (الوحدة المتنقلة) ورغم ما جاء بتقرير مجلس الإدارة عن القوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بأنه تم التشغيل التجريبي للمصنع ، فضلاً عن عدم رسملة قيمة الآت و مباني و بعض ملحقات مصنع سلفات البوتاسيوم بمجمع المالية بالعين السخنة بتكلفة قدرها نحو٣٦١ مليون جنيه رغم ما جاء بتقرير مجلس الإدارة عن القوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بأنه تم التشغيل التجريبي للمصنع بطاقة إنتاجية ٤٠ ألف طن بالمخالفة لمتطلبات الفقرة رقم (٥٥،٢٠) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها".

- تضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ (آلات مصنع سلفات البوتاسيوم) نحو ٧ مليون جنيه قيمة الخامات والمستلزمات المنصرفة من المخازن فقط (دون باقي عناصر تكاليف من اجور ومصاريف صناعية) لتصنيع عدد(٢) تانك صغير(على الوحدة الثابتة) لوحدة معالجة المياه بمصنع العين السخنة و كذا لتصنيع عدد(٤) تانك كبير(على الوحدة المتنقلة) لمصنع سلفات البوتاسيوم بمصنع العين السخنة فضلاً عن تحميل المصروفات العمومية والإدارية بنحو ٩١٠ الف جنيه قيمة خامات منصرفة من المخازن لمصنع الفيبر خلال شهري نوفمبر وديسمبر٢٠٢٥ دون الوقوف علي مخرجات تشغيل تلك الخامات وكيفية التصرف فيها و دون وجود مركز تكلفة لأمر التشغيل الخاص بتلك التنكات لتحميلها بكافة المصروفات المرتبطة بتصنيعها مع دراسة مدى خضوعها لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ و لائحة التنفيذية و تعديلاتهما بشأن المعاملة كإستخدام خاص.
- قيام الشركة بتشغيل مصنع الفيبر دون الإنتهاء من إجراءات إستخراج رخصة التشغيل الخاصة به حيث بدأت الشركة في إجراءات الحصول على الترخيص في٢٠٢٦/١/٢١ رغم بدء تشغيل المصنع (الثابت و المتنقل) منذ فبراير ٢٠٢٥ في تصنيع تنكات لنفسها كما قامت الشركة بالتعاقد على تصنيع تنكات بنظام التشغيل للغير في ٢١ يناير ٢٠٢٦ بقيمة نحو ٨,٥ مليون جنيه الأمر الذي يعد مخالفة لصحيح القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧ بشأن "تيسيرات إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية" و ما يعرض الشركة للعقوبات الواردة بالمادة (٤٠) (يعاقب كل من اقام او ادار منشأة صناعية خاضعة لنظام الترخيص المسبق او قام بتشغيلها دون ترخيص بالحبس مدة لا تجاوزعام وغرامة لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تجاوز خمسة ملايين جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن غلق المنشأة الصناعية المخالفة) .

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

- بلغت تكلفة مخزون الخامات و الإنتاج التام وتحت التشغيل في ٣١ مارس ٢٠٢٦ نحو ١,٣٣ مليار جنيه وتم تقييم المخزون بالتكلفة الصناعية وقد تلاحظ بشأنه ما يلي :-
  - عدم تحميل كمية نحو ٢٧٤٦٤ طن من منتج حامض الكبريتيك تم انتاجه فى أسيوط على الخط الثاني بنصيبه من تكلفة المصاريف الثابتة (حيث أن الشركة تطبق نظام التكاليف الكلية) حيث تم تحميل إجمالي التكلفة الثابتة على الخط الأول فقط وما له من أثر علي تكلفة الانتاج و تكلفة المبيعات و مخزون الانتاج التام الأمر الذي يعد قصور في نظام التكاليف المطبق على نظام SAP.
  - عدم موافاتنا بقوائم تكاليف لكل منتج (سماد ناعم و محبب بأنواعهم - حامض – سلفات ماغنسيوم - فيللر) مستخرجة من برنامج SAP و أن ما وافاتنا به الشركة لا يعد قوائم تكاليف تحليلية يمكن الإعتماد عليها في المراجعة.
  - تم توزيع المصاريف على برنامج الحسابات SAP دون الوقوف على أسس التوزيع و تم موافاتنا ببيان للتوزيع غير موضح كيفية توزيع المصاريف علي كل مركز تكلفة مثل التوزيع علي الألة كساعات تشغيل في حين لا يبين برنامج SAP الساعات الفعلية لكل امر التي تم التوزيع على أساسها .
  - عدم قيام برنامج SAP بحساب الإنحرافات الناتجة عن العملية الإنتاجية من خلال مقارنة المستخدم الفعلي من الخامات و ساعات التشغيل مع المعدلات المعيارية بالنظام و ذلك إحكاماً للرقابة على تكلفة الإنتاج.
  - لم تقم الشركة بموافاتنا بمعادلة الإنتاج عن الفترة الحالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ حيث أن كارتة الصنف لا تعد معادلة إنتاج.
- ظهر رصيد مخزون خامة الكبريت في ٣١مارس٢٠٢٦ بكمية نحو ٧٤٥٣ طن بتكلفة نحو ٢٠٣ مليون جنيه و بمراجعة مخزون الكبريت بالحسابات المالية (بنظام SAP) لم نقف علي صحة ذلك الرصيد و الذي يمثل نسبة نحو ٥٨ % من مخزون الخامات حيث تبين ما يلي :
  - قامت الشركة بإجراء تسوية جردية بالزيادة بكمية نحو ٥٥٢ طن بتكلفة ١٤,٨ مليون جنيه على رصيد خامة الكبريت بمصنع كفر الزيات في حين أظهر الجرد الفعلى كمية نحو ٤٢٧٢ طن و الرصيد الدفتري كمية نحو ٤٣٥٢ طن بعجز قدره نحو ٨٠ طن .
  - تضمن الرصيد كمية نحو ٢٠٨٤ طن بالخطأ سلفة لدي شركة السويس للأسمدة (ليست مخصومة من الرصيد) بتكلفة نحو ٥٦ مليون جنيه طبقا لمحضر مطابقة الكميات بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢٦ .
  - تضمن المخزون بالخطأ كمية نحو ٥٥٣٧ طن بتكلفة نحو ٨٨,٧ مليون جنيه لصالح شركة عباد الرحمن و هو كبريت مستلم للتشغيل مقابل ايرادات تشغيل للغير لتصنيع حامض كبريتيك للعميل و دون فصلها من رصيد المخزون لدي الشركة و دون الإفصاح بالقوائم المالية .
  - يتم تسعير كميات الكبريت المرسلة من الميناء مباشرة إلي مصنع أسيوط بمتوسط تكلفة المخزون بكفر الزيات خلال شهر التحويل دون تكلفة الإستيراد الفعلية لكل مصنع على حدى كما لا يتم تسعير المنصرف على أساس المتوسط المرجح المتحرك لكل حركة وارد و منصرف خلال الشهرو ذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون".ولما لذلك من أثر على تكلفة المنصرف و المخزون من الكبريت .
- بمراجعة اوامر انتاج المنتجات على نظام SAP تبين عدم تضمين أوامر الإنتاج ساعات التوقفات للصيانة و الأعطال و يتم الحساب على أساس عدد أيام تشغيل الأمر دون الساعات الفعلية للتشغيل لما لذلك من أثر مباشر على تكلفة المبيعات و ربحية الشركة.
- ظهر رصيد حامض الكبريتيك بكفر الزيات في ٣١ مارس ٢٠٢٦ بكمية نحو ٦٩٥١ طن بتكلفة نحو ٦٦ مليون جنيه في حين أظهر الجرد كمية نحو ٤٢٤٤ طن بفارق نحو ٢٧٠٦طن بتكلفة نحو٢٦مليون جنيه تمثل نسبة ٣٩% من رصيد

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

المخزون بمصنع كفر الزيات و الذي أفادت الشركة أنه تم إستهلاك تلك الكمية في إنتاج سماد تشغيل للغير لصالح شركة السويس للأسمدة على الرغم من عدم تضمين المطابقة بين الشركتين لتلك الكمية فضلاً عن عدم وجود فاتورة بيع بها.

- قامت الشركة بالتشغيل للغير منتجي حامض كبريتيك و سماد ناعم ١٦ % تبين بشأنها الآتي :
  - لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ الإفصاح عن تكلفة التشغيل للغير(حامض ، سماد) منفصلة و محددة و المدرجة ضمن تكاليف المبيعات حيث تم فصل إيراد تشغيل للغير البالغ بالقوائم المالية نحو ٢٣,٦ مليون جنيه .
  - أسفر الجرد في ٣١ مارس ٢٠٢٦ بمصنع كفر الزيات عن وجود سماد ناعم ١٦ % (تشغيل لمصنع السويس للأسمدة) كمية نحو ٦٧٩٣ طن علي الرغم من عدم ادراجها بأوامر التشغيل بالمصنع و لم يتم تخفيض تكلفة الانتاج بما يخصها من تكاليف و البالغة نحو ٤ مليون جنيه حيث تقوم الشركة بربط أمر إنتاج التشغيل بأمر مبيعات مما يعد قصوراً في الدورة المستندية .
  - لم يتم تحميل كمية ٦٢٢٨ طن حامض الكبريتيك المشغل للغير بمصنع اسيوط بنصيبها من تكاليف المصاريف الثابتة و تم تحميلها بالخطأ علي تكلفة المنتجات الأمر الذي يعد قصور في نظام التكاليف المطبق على نظامSAP.
- لم تقم الشركة بحساب الطاقة غير المستغلة بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون حيث بلغت نسبة الطاقة غير المستغلة للسماد الناعم بكفر الزيات ٢٦ % ، بأسيوط ١٧ % ، و السماد المحبب بأسيوط ٢٣ %، سلفات الماغنسيوم بأسيوط ٣٤ % حيث تقوم الشركة بمقارنة الإنتاج الفعلي بالمستهدف و ليس بالطاقة العادية.
- تم تخفيض تكلفة المبيعات بنحو ٢٠ مليون جنيه (ما أمكن حصره) قيمة فروق جردية بالزيادة (وفقا لحسابات الشركة) عن الأرصدة الدفترية خلال الفترة دون دراسة أسباب تلك الفروق حيث تم جرد المخزون من الخامات و الانتاج التام و غير التام في ٣١ مارس ٢٠٢٦ بمعرفة شركة الإستشارات المتكاملة (برفكت) و قد نتج عن أعمال الجرد فروق في بعض الأصناف (خامة الكبريت بكفر الزيات نحو ١٤,٨ مليون جنيه ، خامة فوسفات تركيز ٢٤% بكفر الزيات نحو ٤,٧ مليون جنيه علي الرغم من عدم وجود اي توريدات خلال الفترة و قد تم أجراء تسوية علي تلك الخامة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بنحو ٩٠٠ ألف جنيه ، خامة فوسفات تركيز ٢٤% بأسيوط نحو ٥٠٠ ألف جنيه).
و يتصل بذلك تخفيض تكلفة المبيعات بنحو ٥٠ مليون جنيه (ما أمكن حصره) قيمة فروق جردية بالزيادة عن الأرصدة الدفترية خلال العام المالي ٢٠٢٥ دون دراسة أسباب تلك الفروق وما يترتب على نتاج الدراسة مت اثر على المركز المالى ونتائج الاعمال.

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن قيام الشركة بحساب تكلفة الإنتاج للسماد و الحامض في خلال الاعوام السابقة حتى عام ٢٠٢٤ على أساس معدلات إستخدام الكبريت والحامض بالمخالفة للمعدلات المقررة من وزارة الصناعة (مصلحة الرقابة الصناعية) وما لذلك من أثر على إسترداد ضريبة القيمة المضافة على المدخلات المستخدمة في إنتاج السماد المصدر والحامض المباع و كذا رسوم الدروباك المستردة و يتصل بذلك ظهور فروق جردية خلال عامي (٢٠٢٥ ، ٢٠٢٦) والتي أفادت الشركة بأنها نتيجة إلتزامها بالمعدلات الواردة بخطاب الرقابة الصناعية الأمر الذي يؤكد ان الالتزام بالمعدلات صورى وليس فعليا و لما لذلك من أثر علي المستحق للشركة طرف مصلحة الضرائب المصرية و مصلحة الجمارك المصرية عن الأعوام السابقة.

- قيام الشركة بمنح عملاء مبيعات السماد المحلي نحو ٦ مليون جنيه كحافز حسن اداء رغم انخفاض مسحوبات السماد للوكلاء خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٦ وذلك بالمخالفة للعقود المحررة معهم في يناير ٢٠٢٦ و التي تنص على تحقيق نسبة ١٠% (٥,٥ ألف طن)من كميات العقود المحررة معهم في حين تراوحت الكميات المحققة لكل منهم من ١,٣ ألف طن

إلي ٢,٧ الف طن فضلا عن ظهور ذلك الحافز ضمن المصروفات التسويقية بالمخالفة للفقرة رقم ٤٦ ورقم ٤٧ من معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ بشأن "الإيراد من العقود مع العملاء" وصحتها تخفيض المبيعات.

- تضمن رصيد شركة السويس للأسمدة في ٣١ مارس ٢٠٢٦ نحو ١٠٠ مليون جنيه قيمة مبيعات سماد و تشغيل حامض و سماد و قد تبين انه لم يتم تعلية الإيرادات بنحو ١٤,٩ مليون جنيه قيمة تشغيل نحو ٨٣٠٠ طن حامض كبريتيك و المسلمة بتاريخي ٢٧ ، ٢٩ مارس ٢٠٢٦ بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" .
- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن تضمن رصيد الموردين نحو ١٦,٥ مليون جنيه دائن (المورد فوسفات مصر) في ٣١مارس ٢٠٢٦ منها نحو ٢,٣ مليون جنيه ضمن حساب فواتير مستلمة (gri) دون ورود الفواتير الخاصة بها و دون المطابقة أو المصادقة على صحة الرصيد على الرغم من سابق رد الشركة بانه سيتم إجراء المطابقة .
- تبين من مراجعة مصروف الضريبة على الدخل في ٣١ مارس ٢٠٢٦ مخالفة قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية و تعديلاتهما حيث تم اضافة مقابل الحضور وما يحصل عليه رؤساء واعضاء مجلس الإدارة بنحو ١,٢٠٠ مليون جنيه وصحته نحو ١,٩٢٩ مليون جنيه بفارق نحو ٧٢٩ ألف جنيه قيمة راتب السيد رئيس مجلس الإدارة (ليست مقابل عمل فعلي) و تم إخضاعه لضريبة المرتبات و ما في حكمها بالمخالفة للقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية و تعديلاتهما ، فضلا عن عدم تحميل مصروف الضريبة عن عام ٢٠٢٥ (وفقا للإقرار الضريبي) بنحو ٣,١ مليون جنيه قيمة الفرق الذى لم يحمل على مصروف الضريبة (راتب السيد رئيس مجلس الادارة عن العام السابق) .

- عدم رد خسائر فروق العملة غير المحققة البالغة نحو ٢٠٨ مليون جنيه لصافي الربح المحاسبي ، فضلا عن عدم رد نحو ٢٧٣ مليون جنيه بالإقرار الضريبي عن العام السابق .
- تبين انتهاء مده اهلاك بعض المباني ضريبيا ٢٠ عام منذ قانون ٩١ لسنه ٢٠٠٥ وتم حساب اهلاك ضريبي لها عن الفترة بنحو ١٢٤ الف جنيه ، فضلا عن مبلغ ٤٩٦ الف جنيه بالاقرار الضريبى عن العام السابق .
- عدم رد خسائر فروق العملة الغير محققه عن العام المالي والبالغة نحو ٢٧٣ مليون جنيه لصافي الربح المحاسبي .
- تبين انتهاء مده اهلاك بعض المباني ضريبيا ٢٠ عام منذ قانون ٩١ لسنه ٢٠٠٥ وتم احتساب اهلاك ضريبي لها والبالغ رصيدها نحو ٩,٩١٤ مليون جنيه ويبلغ اهلاكها نحو ٤٩٦ ألف جنيه.

- لم تقم الشركة بإعادة دراسة مخصص القضايا في ٣١ مارس ٢٠٢٦ في ضوء ما يلي :-

- مطالبه شركه أجري تريد للاستيراد والتصدير بباقي كميه من خام الكبريت وقدرها نحو ٥٦٨٠ طن وتم عمل عقد مع مكتب ابو الفضل والقاصد وشركاه لإنهاء النزاع مقابل أتعاب تقدر بنحو ١٠ الاف دولار وردت الشركة انها لم تكون مخصص نتيجة وجود الكبريت ضمن الرصيد وتبين من القوائم المالية عدم توافر تلك الكمية.
- مطالبه شركه أجري تريد للاستيراد والتصدير بتعويض نحو ٤٧ مليون جنيه عن مزايده ٢٠٢٤/١ لتوريد نحو ٢٠ ألف طن سماد وقامت الشركة بعمل عقد مع مكتب أبو الفضل والقاصد وشركاه مقابل اتعاب تقدر بنحو ١٠ الاف دولار وردت الشركة بعدم تكوين مخصص لوجود رصيد للعميل الا انه تبين وجود نحو ٢٧ مليون جنيه فقط في الدفاتر.
- قضية التحكيم الدولي رقم ١٧٥٤ لسنه ٢٠٢٥ الخاص بشركه هليوبوتاس بفرنسا نتيجة تغير سعر الصرف حيث حكمت هيئة التحكيم بسداد نحو ١,٥٩٠ مليون دولار للعميل ونحو ٩٠ الف دولار للمحكمة وذلك بخلاف ٥% فائدة قانونية من تاريخ الحكم في ٢ ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى تاريخ السداد .
- لم يتم موافاتنا بأخر موقف لتلك القضايا مدعم بتقرير المستشار القانونى .

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن حصة العاملين في الأرباح حيث تم حسابها عن عامي ٢٠٢٣ ، ٢٠٢٤ بأقل من نسبة ال ١٠% المقررة طبقاً للقانون المشار إليه حيث بلغت طبقاً لإعتماد الجمعية العامة العادية نحو ٣٤,٤٣٦ مليون جنيه و نحو ٣٤,٢٥٣ مليون جنيه على الترتيب و صحتها نحو ٥٧,١١٠ مليون جنيه و نحو ١١٥,٨٣٩ مليون جنيه على الترتيب.

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن ما شاب حصة الشركة في مكافأة مجلس إدارة شركة السويس لتصنيع الأسمدة (شركة تابعة) حيث تضمنت الإيرادات المتنوعة لعام ٢٠٢٢ نحو ٤,٤ مليون جنيه بالخطأ قيمة ٥٠ % من مكافأة عضوية الشركة المالية والصناعية في مجلس إدارة شركة السويس لتصنيع الأسمدة المقررة من حساب توزيع الأرباح عن العام المالي ٢٠٢٢ كما لم تتضمن الإيرادات المتنوعة لعام ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ قيمة حصة الشركة المالية في مكافأة عضوية مجلس إدارة شركة السويس تنفيذاً لقرارات مجلس الإدارة أرقام ٢٠١٩/١٣٥ و ٢٠٢٤/٤١ بصرف ٥٠% و ١٠٠% على الترتيب من حصة الشركة في مكافأة مجلس إدارة شركة السويس مباشرة لممثلي الشركة في الشركة التابعة وحيث أن الشركة المالية والصناعية هي عضو مجلس الإدارة في الشركة التابعة طبقاً للمواد من ٢٣٦ حتى ٢٣٨ من اللائحة التنفيذية لأحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ و تعين من يمثلها بالمجلس و من ضمن إيراداتها حصة المجلس في أرباح الشركة التابعة طبقاً لمتطلبات الفقرة رقم (١٢) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٧)"القوائم المالية المستقلة" كما لم يتم مراعاة الأثر على ضريبة الدخل المستحقة وضريبة المرتبات و ما في حكمها بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية و تعديلاتهما كما لم نواف بما تم صرفه نقدا لممثلي الشركة المالية و الصناعية في مجلس إدارة الشركة التابعة عن الأعوام ٢٠٢٢و٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥.

- تحملت الشركة خلال الفترة المالية نحو ٢,٧ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من مبالغ تخص النادى الرياضى بكفر الزيات منها نحو ١,١ مليون جنيه قيمة مستلزمات سلعية منصرفة من مخازن الشركة ، نحو ٧٠ الف جنيه قيمة فواتير غاز طبيعي تخص النادي ، نحو ٣٦ الف جنيه مكافآت لأعمال تخص النادي و كذا مبلغ ١,٥ مليون جنيه نصيب الفترة من عقد رعاية و إعلان رغم كونه شخصية إعتبارية منفصلة عن الشركة و ليس خاضعا لها و ذو استقلالية كاملة و له ميزانية مستقلة على الرغم من ان نصيب النادي في أرباح الشركة عن عام ٢٠٢٥ نحو ٦,٣ مليون جنيه ، فضلاً عن ماتحملته الشركة عن العام المالى السابق بنحو ١٠,٤ مليون جنيه بخلاف نحو ٢,٢٥ مليون جنيه بحساب المشروعات تحت التنفيذ لتوصيل الغاز الطبيعى للنادى .
  - لم تفصح الشركة عن طبيعة وحجم المعاملات مع النادي و أرصدته ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة ".
  - لم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الاحداث اللاحقة بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٧) الأحداث اللاحقة فقرة (٢٢ ب) عن الأحداث و القرارات الجوهرية التي تم اتخذها بالجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠٢٦/٤/١٢ بشأن تكليف مجلس الإدارة بعمل دراسة لفصل النشاط الرياضي في شركة جديدة و العرض علي الجمعية العامة لاحقا لاتخاذ الإجراء المناسب و أثر ذلك على أصول الشركة التي يشغلها النادي.
- لم تفصح الشركة ضمن الإيضاحات المتممة في القوائم المالية عن قرار الجمعية العامة العادية في ١١ أبريل ٢٠٢٦ بشأن تفويض مجلس الإدارة بتكليف شركة متخصصة لتقديم دراسة لأفضل البدائل لعملية نقل مجمع العين السخنة إلي شركة السويس لتصنيع الأسمدة و العرض على الجمعية لإتخاذ القرار المناسب بالمخالفة لمتطلبات الإفصاح طبقاً للفقرة (٢٢-ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (٧) "الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية".

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

- عدم تحميل المصاريف التمويلية بنحو ٦١٧ الف جنيه قيمه فوائد تمويليه على التسهيلات خلال شهر مارس ٢٠٢٦ بنك بيت التمويل الكويتي .
- تضمنت الإيرادات المتنوعة نحو ٣٦ مليون جنيه بالخطأ قيمة تسوية الرصيد الدائن للمورد الصيني DONGYING دون وجود مطابقة أو مصادقة مع المورد على صحة أرصدته في ٣١ مارس ٢٠٢٦ و للوقوف على طبيعة ذلك المبلغ.

الاستنتاج المتحفظ

و في ضوء فحصنا المحدود و باستثناء ما جاء في الفقرات السابقة ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرافقة لا تعبر بعدالة و وضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة المالية والصناعية المصرية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ و عن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

و مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً نشير الى مايلي :

- لم تنته الشركة حتى تاريخه من تسجيل ملكيتها لأرض مجمع المالية بالعين السخنة.
- تبين إضافة نشاط تصنيع الفيبر جلاس إلي السجل التجاري للشركة بناءً على قرار مجلس إدارة و دون أخذ موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة بإضافة ذلك النشاط بالنظام الاساسي لها ضمن غرض الشركة.
- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن تعاقد الشركة على قرض من البنك التجاري الدولي لتمويل شراء وحدة سلفات بوتاسيوم جديدة بتاريخ ١١مارس٢٠٢٥ و قامت الشركة بإستخدام جزء منه في تمويل إنشاءات وشراء أصول تخص وحدة سلفات البوتاسيوم (القديمة) الممولة من البنك الأهلي الكويتي بالمخالفة للبند رقم (١٤) من بنود التعاقد وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٠٩ مليون جنيه ما تم تحميله منها على الوحدة الجديدة نحو ١٦,٥ مليون جنيه منها نحو ٨,١٢٥ مليون جنيه فوائد مدينة رغم ان المبالغ المسحوبة لا تخص الوحدة الجديدة وحدها.
- مازالت ملاحظاتنا قائمه بشأن وجود رصيد متوقف منذ اغسطس ٢٠٢٤ بنحو ٣٥١ الف جنيه باسم العميل شركة عباد الرحمن للإستيراد والتصدير باقي تصنيع الحامض .
- مازالت ملاحظاتنا قائمه بشأن تضمن الأرصدة المدينة رصيد متوقفة لعملاء السماد المحلي منذ سنوات نحو١٧,٩ مليون جنيه يرجع تاريخ اقدمها إلي عام ٢٠١٩ ومتداول بشأنها قضايا وصدر فيها أحكام قضائية لصالح الشركة و قد راعت الشركة الاضمحلال في قيمتها بكامل القيمة بالرغم من توصيات لجنه المراجعة بالنظر في الاستعانة بأحد المكاتب او الشركات المتخصصة لتحصيل الديون.
- تضمنت الأرصدة المدينة (مصروفات مدفوعة مقدماً) نحو ٢,٩٢٢ مليون جنية بالخطأ معادل لنحو ٥٢ ألف دولار قيمة ٧٥% من المبلغ المسدد منذ أكتوبر ٢٠٢٥ مقابل ١٥% من دراسة جدوى مشروع الأسمدة الفوسفاتية المزمع إنشاؤه بالشراكة مع (الشركة القابضة للصناعات المعدنية و شركة النصر للتعدين و شركة فوسفات مصر و شركة الوادي الجديد و شركة ميدفيرت للإستثمار) دون تحصيل ذلك المبلغ من بعض الشركاء رغم صدور قرار من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٣٩) بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٦بسرعة تحصيل تلك المبالغ كما لم نواف بما استجد بشأن ذلك المشروع حتى تاريخه.
- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن التعاقد مع النادي الرياضي للشركة في ٢٠٢٣/١٠/١٥ على تمكين الشركة من القيام بالدعاية والاعلان في النادي الرياضي مقابل ١,٥ مليون جنيه والمجدد بذات القيمة في ١ يناير ٢٠٢٥ لمدة عام على الرغم من أن

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

أصول النادي مملوكة بالكامل للشركة وغير مؤجرة له رغم رد الشركة أن النادي له شخصية اعتبارية منفصلة و يتصل بذلك سداد مبلغ ٦ مليون جنيه على دفعتين ٣ مليون جنيه لكل دفعة خلال شهري يوليو و أكتوبر ٢٠٢٥ للنادي الرياضي مقابل عقد رعاية لمدة عام بداية من يوليو ٢٠٢٥ بناءً موافقة مجلس الإدارة بقراره رقم ٢٠٢٥/٩٨ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٣ دون الوقوف على السند القانوني لذلك خاصة و أن النادي يلعب باسم الشركة و يحصل على حصته من الأرباح السنوية وفقاً للقانون و كذا إستغلال النادي كافة الأصول التي يشغلها دون مقابل.

- بلغ رصيد السحب على المكشوف والقروض في ٣١ مارس ٢٠٢٦ نحو ٣,٤٤٢مليار جنيه منها نحو٢,٣٨٧مليار جنيه تسهيلات ائتمانية ونحو ١٩٢,٩٣٥ مليون جنيه واجبة السداد خلال عام ٢٠٢٦ تحملت عنها الشركة نحو ٩٣ مليون جنيه مصروفات تمويلية بخلاف ما تم رسملته على المشروعات تحت التنفيذ لما له من أثر على الملاءة المالية للشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- خسارة الشركة نحو ١,٨٣٦ مليون دولار نتيجة لقيامها بالتصدير بسعر أقل بقيمة ٥٥ دولار للطن لكمية ٣٠ ألف طن سماد محبب نتيجة عدم إلتزام العميل أجري تريد للتصدير والتوكيلات التجارية بشروط المزايدة بتاريخ٢٢أغسطس ٢٠٢٤ بخلاف نحو٥,٥٤٣ مليون جنيه مقابل مصاريف تخزين بمخازن الميناء المؤجرة من الغير ونولون ومصاريف إعادة تشغيل وغربله للكميه ويتصل بذلك قيام شركة أجري تريد برفع دعوى على الشركة المالية رقم ١٣٥ لسنة ١٨ ق بإدعاء تأخر شركة المالية والصناعية في تسليمه الشحنة المطلوبة .
- تضمن النظام الأساسي للشركة بالمادة رقم (٣٥) "يعد اشتراك ممثلي اتحاد العاملين المساهمين بالشركة في محلس الإدارة مشاركة من العاملين في الإدارة في مفهوم حكم المادتين (٢٥٢،٢٥٠) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١" إلا أنه تبين عدم تضمين تشكيل مجلس إدارة الشركة ممثل عن العاملين نتيجة حل اتحاد العاملين المساهمين منذ عدة سنوات و دون إتخاذ أية إجراءات لتعديل نظام الشركة حتى تاريخه ليتوافق مع صحيح أحكام المادة (٢٥٠) من اللائحة التنفيذية المشار إليها في ظل الدعوة لعقد جمعية عامة عادية بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٢٦ لإنتخاب مجلس إدارة جديد.
- لم تقم الشركة بتطبيق أحكام المادة رقم (٥٦) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ "الضريبة على الدخل و لائحته التنفيذية و تعديلاتهما و كذا المادة رقم (٣٢) من القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ "الضريبة على القيمة المضافة" و لائحته التنفيذية وتعديلاتهما بشأن المسدد من مستحقات الخبراء الأجانب و التي بلغ ما أمكن حصره منها خلال الأعوام ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ نحو ٩٣ ألف دولار بما يعادل نحو ٤,٤٥٥ مليون جنيه مصري و نحو ١٩٢ ألف دولار بما يعادل نحو٩ مليون جنيه مصري و نحو ٣٠,٥ ألف دولار بما يعادل نحو ١,٤٤٤ مليون جنيه على الترتيب و نشير في ذلك الصدد أن المادة رقم (٣٣) من القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ التي تستند إليها الشركة في ردها لا تنطبق على تلك الحالة .
- لم نواف بالموقف الحالي لاسترداد ضريبة القيمة المضافة عن الأعوام من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٣ في ظل قيام الشركة بالتعاقد مع مكتب متخصص لإستردادها و يتصل بذلك قيام الشركة بطلب خصم نحو ٣٢ مليون جنيه قيمة فروق فحص عن السنوات من ٢٠٢٠ حتي ٢٠٢٣ من الرصيد الدائن لدي المصلحة وفقا لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .
- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم التزام الشركة بتشكيل مجلس الإدارة طبقا لما هو وارد بالمادة رقم (٦) بند (٨) من قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بشأن نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركة بحد أدنى ٢٥% اوعضوتين على الأقل رغم تكرار رد الشركة بأنه سيتم مراعاة ذلك مستقبلا.

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم التزام الشركة بتشكيل لجنة المراجعة طبقا لما هو وارد بالمادة رقم (٣٧) من قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بأن يكون أغلبهم مستقلين حيث ان كل الاعضاء غير مستقلين على رغم تكرار رد الشركة بأنه سيتم مراعاة ذلك مستقبلا.
- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن تشكيل لجنة المخاطر برئاسة السيد / العضو المنتدب بالشركة القابضة للصناعات المعدنية وعضوية السادة رئيس مجلس الإدارة (مساهم بالشركة) و العضو المنتدب التنفيذي و عضوين مجلس إدارة ممثلين عن المساهمين بالمخالفة للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية برقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو٢٠١٦ و الذي يقضي بتشكيل لجنة المخاطر من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم موافاتنا بقرارات الشركة بتعيين ممثليها في مجلس إدارة شركة السويس لتصنيع الأسمدة عن العام المالي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ في ظل عدم عرض ذلك الأمر على مجلس إدارة الشركة خلال العام المالي الحالي و السابق بالمخالفة للمادة رقم (٢٣٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١.
- تبين جمع السيد / العضو المنتدب التنفيذي بالشركة القابضة للصناعات المعدنية بين منصبه هذا وعضوية مجلس إدارة شركة السويس لتصنيع الأسمدة (من ذوي الخبرة) فضلاً عن ترشحه لعضوية مجلس إدارة الشركة المالية و الصناعية المصرية من ذوي الخبرة و المزمع إنتخابه بإجتماع الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٢٦ و ذلك بالمخالفة لما استقر عليه رأي الشئون القانونية بالجهاز و افتاء الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة في هذا الشأن كما تبين لنا عدم تحصيل باقي المبالغ المنصرفة له بغير وجه حق قيمة بدلات لجان لم يكن ضمن تشكيلها و كذا في إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٥ دون أن يكون هو المفوض (ممثل الشخص الإعتباري) بحضور الجمعية عن شركة الصناعات المعدنية و دون الوقوف على أسباب الصرف و التي بلغت طبقاً لحصر الشركة ٢١٥ ألف جنية و ما تم رده فقط ١٣٥ ألف جنيه مع حصر و رد ما تم صرفه له خلال العام المالي ٢٠٢٦.
- لم نقف على ما استجد من إجراءات لتنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٩٧١٨ لسنة ٢٠١٣ كفر الزيات ضد رئيس القطاع المالي الأسبق بأحقية الشركة في رد مبلغ ٢٨,٥ مليون جنيه السابق اختلاسه وتغريمه بمبلغ مساوٍ له ويرتبط بذلك طبقا لإفادة الشركة تضمن الأرصدة الدائنة نحو ١,٦٠٣ مليون جنيه رصيد دائنو توزيعات مرحل منذ سنوات سابقة.

تحريرا في: ١٠ يونيو ٢٠٢٦ .

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
محاسب/ محمد على عبد الكليم